- **שם המחקר:** ממצאי משוב להערכת סדנאות בנושא הכשרות המשפטית.
- **שנה :** 2024
- **סוג מחקר :** מחקר קרן שלם
- **מס' קטלוגי :** 890-703-2023
- **שמות החוקרים:** ד"ר עדי לוי ורד.
- **רשות המחקר:** יחידת מכלול – מחקר והערכה, קרן שלם.

- **اسم البحث**: نتائج ردود الفعل لتقييم ورشات بموضوع التأهيل القانوني
- **السنة:** 2024
- **نوع البحث:** بحث من صندوق شاليم
- **رقم الفهرس:** 890-703-2023
- **أسماء الباحثين:** د. عدي ليفي ورد
- **سلطة البحث:** وحدة مخلول – البحث والتقييم، صندوق شاليم

ملخص البحث:

أُجري هذا البحث من قبل وحدة "مخلول" – البحث والتقييم صندوق شاليم

خلفية:

يُعنى مشروع "التأهيلات القانونية" بتطوير المعرفة في مجال تطبيق التعديل رقم 18 لقانون الأهلية القانونية والوصاية، وذلك لصالح الأخصائيين الاجتماعيين في السلطات المحلية. شهدت السنوات الأخيرة تطوراً قانونياً كبيراً في البلاد وحول العالم في مجال الأهلية القانونية للأشخاص ذوي المحدوديات، وخاصة الأشخاص ذوي المحدوديات الذهنية التطورية، وهو ما تم توثيقه في التعديل رقم 18 لقانون الأهلية القانونية والوصاية لعام 2016. أظهرت أبحاث حديثة وجود فجوة كبيرة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في الواقع. عند اتخاذ الأخصائيين الاجتماعيين قرارات تتعلق بالأهلية القانونية، تبرز إشكالية في تطبيق مبادئ التعديل رقم 18، حيث تُبنى القرارات غالباً على معايير قديمة دون إيلاء الاهتمام الكافي لمبادئ الإرادة والاستقلالية (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل التمهيدي). لذلك، يتمثل هدف المشروع في تطوير أدوات تمكّن من تحقيق وتعزيز المبادئ التي وردت في التعديل رقم 18، وضمان حق الأشخاص ذوي المحدودية الذهنية التطورية في الأهلية القانونية. الجهة المختارة لتفعيل المشروع هي "العيادة الحقوقية لحقوق الأشخاص ذوي المحدودية".

يتألف مشروع التأهيل القانوني من مرحلتين: مرحلة ورش العمل ومرحلة إنشاء أداة لمساعدة اتخاذ القرارات، ويشير هذا الاستطلاع إلى المرحلة الأولى فقط. تهدف المرحلة الأولى، وهي مرحلة ورش العمل، إلى:

أ. تقديم مجال التأهيل القانوني للمشاركين وشرح التغييرات التي طرأت عليه بعد التعديل رقم 18.
ب. الاستماع إلى القضايا والمشاكل التي يواجهها المشاركون في عملهم في مجال التأهيل القانوني للأشخاص ذوي المحدودية.
ج. فهم مدى معرفة المشاركين بالتعديل والمبادئ التي يتضمنها.

د. تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في التعديل وتقديم المساعدة للتغلب على هذه العوائق.

تقييم ورش العمل

تهدف تقييمات ورش العمل إلى تقييم ورش العمل المتعلقة بالتأهيل القانوني (التعديل 18) التي شارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون، من أجل جمع ردود فعل مجهولة الهوية ستُستخدم لتحسين ورش العمل في المستقبل وكذلك لبناء أداة إلكترونية ستساعد الأخصائيين الاجتماعيين في تعاملهم مع هذا الموضوع. تم تصميم الاستبيان من قبل وحدة "مخلول" (التابعة لمؤسسة شاليم) بالتعاون مع لجنة التوجيه للمشروع، وركز على مجالات مثل: المعرفة المسبقة بالموضوع، مجالات العمل، الفوائد الناتجة عن ورش العمل، التغيرات في المفاهيم والمشاعر المهنية نتيجة لها، وغيرها. تم بناء استبيان التقييم على منصة **Google Forms** وتم توزيعه على الأخصائيين الاجتماعيين في الاجتماع الأخير لورش العمل، في الأشهر مايو-يوليو 2024. تمت معالجة البيانات (الكمية والنوعية) التي تم جمعها بشكل إلكتروني، بناءً على 87 من المشاركين في التقييم (من حوالي 172 مشاركًا في ورش العمل)، وتم تحليلها من قبل وحدة "مخلول" وتقديمها في هذا المستند.

ما يميز خلفية المشاركين

ثلث المشاركين من العاملين الاجتماعيين الذين شاركوا في الورش عرّفوا أنفسهم كعاملين اجتماعيين في مجال محدوديات عامة، وربعهم كعاملين اجتماعيين لعائلات (حيث يوجد فرد من العائلة لديه محدودية)، وربع آخر كعاملين اجتماعيين في مجال محدوديات مع تصنيف أوتزم، بالإضافة إلى عدد قليل ممن عرّفوا كعاملين اجتماعيين في مجال محدوديات مع تصنيف إعادة تأهيل أو تصنيف محدوديات ذهنية تطورية، وعاملين اجتماعيين للبالغين مع محدوديات، وعاملين اجتماعيين لقانون الرعاية/الإجراءات القانونية/القانون الحضري/الوصاية، وعاملين اجتماعيين في التعليم الخاص، وعاملين اجتماعيين لكبار السن المعرضين للخطر. بعض المشاركين أشاروا إلى أنهم مدراء/مشرفين، أو منسقين أو داعمي عاملين اجتماعيين.

فيما يتعلق بالسلطات التي يقدم العاملون الاجتماعيون خدماتهم فيها، هناك تنوع واسع يشمل مناطق جغرافية مختلفة في البلاد، وأنواع مختلفة من السلطات (بلديات، مجالس محلية، مجالس إقليمية)، وكذلك شركات وقطاعات متنوعة (سلطات علمانية، سلطات يهودية متدينة، سلطات مختلطة وسلطة عربية). حوالي نصف العاملين الاجتماعيين الذين شاركوا لديهم خبرة تصل إلى 10 سنوات، وحوالي نصفهم يمتلكون خبرة تزيد عن 10 سنوات، مما يشير إلى تنوع في توزيع سنوات الخبرة، ويمثل هذا الاستبيان مجموعة متنوعة من ذوي الخبرة المختلفة.

من بين 87 مشاركًا، أفاد 79% منهم أنهم كانوا على دراية مسبقة بمجال الأهلية القانونية، بينما أبلغ 21% أنهم لم يكن لديهم معرفة مسبقة بهذا المجال. الذين أجابوا بأن لديهم معرفة مسبقة، تم سؤالهم عن نوع هذه المعرفة المسبقة وأجابوا بإجابات مفتوحة تم تصنيفها إلى الفئات التالية:

- معرفة أساسية، ضئيلة وعامة فقط (**f=12**)
- معرفة من خلال دورات، تدريبات، أيام دراسية ومحاضرات (**f=10**)
- معرفة في إطار مواضيع محددة (**f=9**)
- معرفة من خلال وظائفهم كعمال اجتماعيين في هذا المجال (**f=9**)
- معرفة من خلال الميدان ومرافقة مستلمي الخدمات (**f=9**)

- في إطار مساعدة الآباء/العائلات الذين يتوجهون، تقديم إحالات وتوصيات (f=7)
- كتابة تقارير للمحاكم (f=4)
- معرفة من خلال الهياكل التي عملوا فيها/أداروها (f=4)
- في إطار استشارات (f=3)
- معرفة شخصية (f=1).

من بين 86 مشاركًا، أفاد 51% أنهم يعملون في مجال الأهلية القانونية من خلال وظائفهم، مقابل 49% الذين لا يعملون في هذا المجال. الذين أشاروا إلى أنهم لا يعملون في هذا المجال، تم سؤالهم عمن هو الشخص في السلطة الذي يتعامل مع هذا الموضوع. حيث ذكر نصفهم أن هناك عامل اجتماعي في نظام الإجراءات القانونية/القانون، حوالي 19% ذكروا أن هناك موظف رعاية للمعاقين أو رؤساء فرق/مديرين، وحوالي 17% ذكروا أن هناك عامل اجتماعي مختص بالوصاية، واثنان من المشاركين (حوالي 5%) ذكروا أن هناك عامل اجتماعي بلدي لقوانين الحماية.

في سؤال عام حول مدى استفادة المشاركين من الورشات، تبين أن 64% من المستجيبين أفادوا بأنهم استفادوا بدرجة كبيرة إلى كبيرة جدًا، بينما 31% أفادوا بأنهم استفادوا بدرجة متوسطة، و5% فقط أفادوا بأنهم استفادوا بدرجة قليلة أو لم يستفيدوا على الإطلاق. عندما طُلب منهم الإشارة إلى أمور محددة تعلموها ويعتزمون تطبيقها، تم تصنيف الإجابات إلى عدة فئات: المعرفة في موضوع دعم اتخاذ القرار (f=14)، زيادة الوعي والتفكير الجديد (f=12)، القدرة على توفير استجابة ملائمة، التوجيه والتفكير (f=9)، فهم أهمية التعديل على قانون الأهلية القانونية (f=9)، المشاركة والاستشارة (f=7)، تعميق النقاش (f=7)، تأثير الورشة على العمل اليومي (f=6)، المعرفة في موضوع الوصاية (f=5)، فهم الفروقات بين داعم اتخاذ القرار والوصاية (f=4)، بالإضافة إلى بعض الإجابات الفردية الأخرى. ومع ذلك، كان هناك 6 مشاركين ذكروا أنهم لم يشعروا بأنهم استفادوا من الورشات (أسئلة تركت دون إجابة، المعرفة السابقة في المجال، وغيرها).

من بين 66 مشاركًا أجابوا على سؤال حول تغيير المواقف، أبلغ حوالي 79% عن تغيير في مواقفهم وتصوراتهم بعد مشاركتهم في الورشات، في حين أفاد حوالي 21% بعدم حدوث أي تغيير في مواقفهم. عندما سُئل المشاركون عن التغيير الذي طرأ على تصورهم، تم تصنيف الإجابات إلى الفئات التالية: منح أهمية لتعزيز اختيار الفرد واستقلاليته وقدرته (f=10)، الاعتراف بتعقيد الموضوع ووجود بدائل (f=8)، فهم أهمية ودور داعم اتخاذ القرار (f=8)، فهم الفرق بين الوصاية ودعم اتخاذ القرار (f=7)، زيادة الوعي والانفتاح سواء بين المشاركين أو الحاجة لزيادة الوعي بين العائلات (f=5)، اتخاذ قرار ليس تلقائيًا كما كان من قبل (f=5)، فهم أدق وأكثر وضوحًا (f=4)، بينما أشار 3 مشاركين إلى حدوث تغيير دون تقديم تفاصيل حول طبيعة التغيير. بالإضافة إلى المجالات التي أشار فيها المشاركون إلى حدوث تغيير، أفاد 14 مشاركًا آخر بعدم حدوث تغيير في مواقفهم أو تصوراتهم حول الموضوع.

في سؤال حول تأثير الورشات على مشاعر المشاركين تجاه التعامل مع الموضوع، تبيّن أن 75% منهم شعروا بزيادة في الشعور بالقدرة والرغبة في العمل على هذا الموضوع، بينما أبلغ حوالي 9% عن شعور بالتحفظ تجاه الموضوع. وأشار 9% آخرون إلى عدم حدوث أي تغيير في مشاعرهم بعد الورشات، فيما أفاد 5% (4 مشاركين) بأنهم يشعرون بالحاجة إلى فهم أعمق للموضوع (أي أن الاهتمام تعزز لديهم لمزيد من التعمق والدراسة، لكن ذلك لم يؤدِ بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات فورية).

أجوبة 46 مشاركًا حول طرق تحسين الورشات تناولت عدة مجالات:

أ. الربط بين النظرية والتطبيق: الحاجة إلى تقديم المزيد من الأمثلة العملية ودراسات الحالة المأخوذة من الواقع (f=18).

ب. الرغبة في مزيد من المشاركة من قبل المشاركين خلال الورشات (من خلال أنشطة، تمثيل أدوار، مناقشات جماعية، استشارات حول حالات حقيقية لديهم، وغيرها) (f=6).ج. طلب الحصول على المزيد من المعرفة بطرق مختلفة (مثل نشرات باللغتين، مواد معلوماتية، قوائم بالمنظمات والهيئات، خدمات إنترنت محددة تتعلق بالموضوع، وغيرها) (f=8).د. الحاجة إلى تقصير وتحديد محتويات الورشات (f=5).هـ. صعوبة مع منصة الزوم (الرغبة في التدريب الوجاهي) (f=4).و. التركيز وتكييف المحتوى لجماهير مختلفة، مثل

الفصل بين عمال الرعاية الاجتماعية لكبار السن وعمال الرعاية الاجتماعية لذوي المحدوديات، وتكييف خاص للعاملين الاجتماعيين غير المتخصصين في هذا المجال (f=4).

ظهرت إجابات فردية إضافية تتعلق بالحاجة إلى تغيير في السياسات، استخدام الشرائح في العروض التقديمية، زيادة الوعي بالموضوع لدى الجمهور والعاملين، إشراك هيئات إضافية في العملية، والرغبة في المزيد من الاستشارات والمرافقة والدعم الشخصي (f=9).

في هذا السؤال، أشار 15 مشاركًا إلى أن الورشات كانت جيدة جدًا، مهمة ومفيدة، وبالتالي لا حاجة لتغييرها أو تحسينها.

الاستنتاجات، الرؤى والتوصيات:

1. تقييم إيجابي ومساهمة كبيرة: بشكل عام، كانت نتائج الاستبيان إيجابية للغاية وأشارت إلى مساهمة كبيرة للمشاركين، سواء من حيث اكتساب المعرفة أو من حيث تغيير المفاهيم والمواقف حول الموضوع في جوانب متعددة. يبدو أن المشاركين استفادوا على المستويين الشخصي والمهني.

2. المعرفة والتعامل مع الموضوع: تشير النتائج المتعلقة بالمعرفة والتعامل مع الموضوع إلى أن نسبة كبيرة من الأخصائيين الاجتماعيين الذين شاركوا في الورشات لديهم معرفة سابقة بمجال الأهلية القانونية، حتى وإن لم يكن هذا هو مجال عملهم الأساسي. بالنسبة لغالبية المشاركين، يظهر أن هذا الموضوع حاضر في حياتهم المهنية بطريقة ما، حيث أفاد حوالي نصفهم أنهم يتعاملون معه بشكل مباشر أو غير مباشر.

3. تحقيق أهداف الاستبيان: تم تحقيق الهدف الرئيسي من الاستبيان بنجاح، حيث تم تعريف الأخصائيين الاجتماعيين بمفاهيم مهمة وذات صلة بالموضوع، وتمت مناقشة قضايا جوهرية تبرز في هذا المجال. كانت مشاركة حوالي 170 أخصائيًا اجتماعيًا في الورشات مؤشراً على اهتمام واسع بالموضوع. ومع ذلك، أبدى بعض المشاركين رغبة في الحصول على مزيد من المعرفة والأدوات التي تساعدهم في التعامل مع التحديات في الميدان.

4. تطوير أداة إلكترونية داعمة: يهدف الجزء الثاني من المشروع إلى تلبية هذا الاحتياج المحدد من خلال تطوير أداة تفاعلية عبر الإنترنت لدعم الأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال. سيتم استخدام نتائج هذه الاستبيانات، جنبًا إلى جنب مع المواد التي جُمعت من الورشات (مثل الحالات الدراسية، القضايا، العقبات)، كقاعدة لتطوير هذه الأداة في المستقبل.

5. توسيع نطاق الورشات: يُوصى بالنظر في تقديم ورشات مماثلة في سلطات إضافية، بهدف زيادة تعرض الأخصائيين الاجتماعيين لهذا الموضوع. كما يمكن استخدام هذه الجولة الإضافية لجمع مزيد من البيانات التي تركز بشكل خاص على المعلومات اللازمة لتطوير الأداة الإلكترونية.

- للمحتوى الكامل
- لمجمع الأبحاث لصندوق شاليم
- مجمع أدوات البحث لصندوق شاليم